

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نشر قوات إندونيسية في غزة: حفظ سلام أم خطأ سياسي؟

الخبر:

أعلنت إندونيسيا استعدادها لإرسال ما يصل إلى 8,000 جندي إلى غزة بموجب مبادرة الرئيس ترامب لمجلس السلام، ما يمثل أحد أولى وأكبر الالتزامات العامة تجاه المهمة. وصرح العميد دوني برامونو أن 1,000 جندي في البداية يمكن نشرهم في وقت مبكر من نيسان/أبريل، في انتظار الموافقة النهائية للرئيس برابوو سوبيانتو. وأكدت الحكومة أن الانتشار سيكون غير قتالي تماماً، ويهدف إلى الدعم الإنساني، والاستقرار، وإعادة الإعمار في غزة. يأتي هذا التعهد قبل أيام من القمة الافتتاحية لمجلس السلام في واشنطن. ومع ذلك، أثارت المبادرة شكوكا بين حلفاء الولايات المتحدة، الذين يرون أن مجلس السلام هو محاولة من ترامب لبناء مؤسسة منافسة للأمم المتحدة. بينما كان من المفترض في البداية أن يكون كياناً للإشراف على وقف إطلاق النار في غزة، غير أن ميثاق مجلس السلام يمنحه تفويضا عالميا واسعا، ما يثير مخاوف بشأن شرعيته ومساءلته ودوافعه السياسية. (نيويورك تايمز)

التعليق:

تمثل خطة إندونيسيا لإرسال ما يصل إلى 8,000 جندي إلى غزة ضمن مبادرة مجلس السلام خطوة جريئة لكنها مثيرة للجدل في السياسة الخارجية. بينما توظّر جاكارتا المهمة على أنها جهد إنساني بحت - دعم إعادة الإعمار والاستقرار وحماية المدنيين - فإن الهيكل السياسي الأوسع المحيط بالنشر يثير أسئلة مقلقة لا يمكن تجاهلها.

يعد مجلس السلام نفسه في قلب الجدل. لقد ابتكره ترامب، ويحاول العمل كهيئة أمنية عالمية موازية، تبدو سلطتها الواسعة مصممة أقل لتعزيز السلام وأكثر لترسيخ النفوذ الأمريكي خارج الأطر متعددة الأطراف المعتمدة. وقد أشار المحللون بشكل صحيح إلى أن مجلس السلام يخاطر بأن يعمل كمنافس للأمم المتحدة - وهو اتحاد لا يخضع لنفس الضوابط أو آليات التوافق أو الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. أي مهمة حفظ سلام تجرى تحت مثل هذا الهيكل تحمل مخاوف شرعية جوهرية.

بالنسبة لإندونيسيا، وهي دولة لها تاريخ طويل في دعم تقرير المصير الفلسطيني ورفض الاحتلال، فإن المشاركة تحت مظلة مجلس السلام تخاطر بإرسال إشارات متناقضة. تصر جاكارتا على أن قواتها لن تشارك في القتال وأن المهمة تحترم سيادة الفلسطينية. ومع ذلك، هذا لا يحل المعضلة الأكبر: فمن خلال انضمامها إلى خطة استقرار يقودها ترامب في غزة، قد تضفي إندونيسيا مصداقية على ترتيب يبعد السلطة الفلسطينية ويجعل سيطرة يهود المستمرة على غزة وأمنها والمساعدات الإنسانية.

هناك أيضا مسألة الفعالية التشغيلية. حتى مع نشر آلاف الجنود، لا تستطيع إندونيسيا تقييد العمليات العسكرية لليهود أو منع استمرار القيود على المساعدات. قوة حفظ السلام التي لا تستطيع إيقاف القصف أو الغارات أو تهجير الناس تخاطر بأن تحصر في مناطق رمزية أو منخفضة الخطورة؛ وهو ترتيب يوفر حماية محدودة للفلسطينيين بينما يوفر غطاء سياسيا لليهود.

في النهاية، قد تكون نوايا إندونيسيا متجذرة في التضامن والاهتمام الإنساني، لكن النوايا الحسنة لا تحيد التصميم السياسي الفاسد. مهمة تنفيذ ضمن إطار ينظر إليه على أنه يشرع الاحتلال أو يتجاوز القانون الدولي قد تقوض المكانة الأخلاقية لإندونيسيا والتزامها الطويل الأمد بتحرير فلسطين.

إذا رغبت إندونيسيا في تعزيز دعمها لفلسطين، فمن الأفضل أن تكون جهودها موجهة نحو المطالبة بمحاسبة انتهاكات يهود بدلا من المشاركة في مبادرة يشتبه على نطاق واسع في أن أسسها السياسية تساهم في إطالة فترة الإبادة الجماعية والمشروع الاستعماري في فلسطين.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عبد الله أسوار